جانب من الجلسة

الكندري خلال مداخلته (تصوير: صالح محمد)

«المدن الإسكانية» و«إضافة فئات جديدة لتأمين عافية»

معكم لاستعادة «كويت الريادة».. وإذ قصرتم سنحاسبكم

جوهر: ترجمة مطالب العهد الجديد تحتاج إلى جهد وعمل ومتابعة ومراقبة وتنفيذ.. أملنا كبير بتركيبة المجلس الحالية

جوهر يدلي بدلوه

عبدالهادي العجمي يلقي كلمته

الدمخي: تحالفات أصحاب المصالح سبب رئيس لدمار البلد وتأخر الإنتاج ونهب الدولة والوقوف ضد مصالح الشعب

عبدالهادي العجمي: تحقيق النهضة المرجوة يقع جزء كبير منه على عاتق الحكومة ودورنا في مراقبة وتوجيه الأداء

شمس: اليوم نعيش عهدا جديدا وعلينا كمجلس وحكومة أن نتعاون ونتكامل مع بعض ولا نريد تعدي سلطة على أخرى

عبدالوهاب العيسى: العجز المتوقع للطاقة في الكويت خلال السنوات المقبلة مخيف جدا والقطع المبرمج سيعود للكويت

الأنبعي: تفعيل ما ورد من توصيات في الخطاب الأميري بشأن الحفاظ على الثروة الوطنية يأتي بتمكين القطاع الخاص

بوشهري: كنت أتمنى أن يكون النقاش متزامنا مع برنامج عمل الحكومة لكي نتكلم عما قدمته الحكومة فعلا من قوانين

راسخة أمام الحكومة".

وشدد على أن الوحدة الوطنية أمر لا يجب التلاعب فيه وهذا أمر غير مقبول وصمام أمان البلد هو تلاحم شعبه، مضيفا " عندما يضربون المجتمع بمواضيع الجنسية الأولى والثانية والسابعة وغيرها فهذا أمر غير مقبول، ونحن هنا للدفاع عن الوحدة الوطنية".

وقال الحجرف "الدولة كلها تعاني من شواغر وهذا ما يحتاج إلى قرار لحل هذه المشكلة، وكذلك ما يتعلق بإنجازات الخدمات فلا يوجد تقدم في طرق ولا صحة ولا شيء، ومشكلة التوظيف خلال 10 سنوات، سيدخل في سوق العمل 200 ألف مواطن ومواطنة هل هيأت الحكومة الأرضية لذلك؟".

وأشار إلى أن " ربط خطة الابتعاث والتوظيف باحتياجات سوق العمل يوفر فرص عمل تساهم في تحقيق الاستقرار في المجتمع"، مضيفا "الكويتي أولى في عقود التوظيف في القطاع النفطي فهناك 10 آلاف عقود توظيف للوافدين ولا يعملون، ولم يتم فحص شهاداتهم".

واعتبر أن نقص الأدوية أمر خطير والصيدليات صارت غسيل أموال، مضيفا "سنحاسبك ووزير التجارة على ما حدث من مافيا غسيل أموال في الصيدليات والأدوية".

وقال إن من بين الملفات التي نطالب بها الحكومة قضية ارتفاع الأسعار، وتعظيم إيرادات الدولة غير النفطية، مطالبا الحكومة بتعيين ناطق رسمي لمواجهة شائعات مواقع التواصل الاجتماعي والحسابات الوهمية، والتي يجب محاسبتها.

من جهتها، قالت د. جنان بوشهري " كنت أتمنى أن يكون النقاش متزامنا مع برنامج عمل الحكومة لكي نتكلم عما قدمته الحكومة فعلا من قوانين ومشاريع إسكانية وصحية وتعليمية".

وأضافت بوشهري إن "حرص رئيس الوزراء على إنجاح حكومته وخدمة الوطن والتعاون مع المجلس يجب أن يمتد إلى كل الوزراء في الحكومة من خلال الانتصار للشعب وليس من خلال قوانين غير قابلة للتنفيذ على أرض الواقع واقتراحات لم تر النور في المجلس السابق".

وأشارت إلى أنها حذرت الحكومة من خطورة تعامل وزيرة الأشغال من التعامل مع مشروع المطار (T2) واليوم الوضع أسوأ من أمس، المطار نموذج مصغر لعمل الحكومة المشروع يفترض توفير فرص وظيفية ويحرك العجلة الاقتصادية ويحقق إيرادات ولكن مصيره سيكون مصير أي مشروع في الدولة ومآله سيكون الفشل.

وبينت أن رئيس الوزراء كان يزور المطار وقالوا له الإنجاز مستمر والأمور طيبة، والحقيقة غير ذلك، ولدي تقرير صادم جديد في يناير 2023 من المستشار العالمي للطيران المدني، يشير إلى عدم تحقيق المتطلبات الآمنة بما يُعرض المطار للخطر وأنظمة الاتصالات ليست متلائمة مع بعضها داخل وخارج مبنى المطار الجديد، وفيما يتعلق بالأنظمة البيومترية فالعقود السابقة لم تراع التقدم التكنولوجي والأنظمة الدولية للطيران المدني وليس هناك أي أنظمة للذكاء الاصطناعي ما يؤدي إلى أن المطار المتأخر افتتاحه بعيد عن الأهداف المرسومة ليفتخر به الشعب الكويت.

وقالت إن المستشار العالمي سجل العديد من الملاحظات أتمنى إفادتي من الحكومة والوزيرة حول آلية التعامل معها.

وقال النائب خالد محمد المونس إن هذه الأيام ليست إلا أيام الوفاء بالعهد، للشعب الكويتي الحر الذي أدى الأمانة بكل حرية وصوت وقوة وصبر وتحد رغم الإنهاك الذي تعرض له أكثر من مرة، رهانا على تكفير الأمة بسلطتها إلا أن الشعب الحر أبى إلا أن تكون رسالته واضحة.

وأضاف إن " هذا ما يلزمنا اليوم كنواب للأمة أن نقف الوقفة المنتظرة وأن نسطر بأعمالنا لحظات الوفاء، محققين الإنجاز وبيئة حرة كريمة يكون عنوانها الكرامة ووضع البلد على ركب التطور الذي سار به غيرنا".

وبين أن "القضايا التي طرحها النواب أغلبها أصبح مكررا في كل مرة نناقش فيها الخطاب الأميري ولذلك أتوجه بأربع رسائل أولاها إلى القيادة السياسية، القيادة التي أثبتت كل التجارب أنها محل اتفاق من الجميع ورسالتنا اليوم هي رسالة المحب والمؤيد والداعم والمذكر بحجم الكوارث والفساد المالي والسياسي الذي دفعت ثمنه البلاد على مدار سنوات أثرت على التعليم والاقتصاد والصحة والميزانية وتراجع الكويت على كل الأصعدة".

وأكد أنه "لا مجال الآن أو تردد في الإصلاح الجذري، والأمر يعود لكم والكويت تنتظركم ودعمكم للديمقراطية وتعزيزا لما صدر عنكم في النطق السامي ولن تجدوا من الشعب إلا التأييد والمساندة. وكلنا أمل في قراراتكم التي ستنتشل البلاد إلى مرحلة العمل والبناء لنحقق ما تتطلع إليه الكويت التي تحتوينا".

وأضاف "رسالتي الثانية إلى الحكومة، بأنه انتهى وقت العبث بالأمة ومقدراتها والتفريط بالشعب وحقوقه ولا مجال إطلاقا إلا للعمل والانحياز للناس وتحقيق آمالهم ونحن كممثلين للأمة عملنا على أن تكون الأولويات حقيقية ولن نتهرب من مسؤولياتنا ولن نقبل إلا بتحقيقها وإنجازها، متى ما تحقق هذا الأمر فنحن من نحميكم وندافع عنكم باسم الأمة وإن انحرفتم فلن تجدوا منا إلا المنصة ردا على أي تخاذل في حق الوطن".

وقال "رسالتي الثالثة إلى النواب، يجب الابتعاد عن الشعارات أو التكسبات الانتخابية الزائلة واختيارات الشعب واضحة والوجهة واضحة ولنترفع عن أي خلاف مضر ونبتعد عن أي خلافات تعطل عملنا ولنحقق أقصى ما يمكن تحقيقه من تطلعات المواطنين في ظل حكومة تتحدث عن التعاون وقيادة تعلن عن دعمها للدستور ما يحملنا مسؤولية التعاون والعمل الجماعي والوفاء بما تعهدنا به في الانتخابات".

وأضاف "رسالتي الأخيرة إلى الشعب الذي لا توفيه الكلمات حقه، لدينا هنا النواب منصة للاستجواب والمحاسبة ولتكن دواوينكم أشبه بمنصات الاستجواب في حال تقصيرنا فلا صوت وإرادة تعلو فوق صوت وإرادة الأمة".

وأكد النائب مهند الساير أن البديل الاستراتيجي محل نقاش وجدل وتضارب في التصاريح منذ عام 2012، ومر على القضية 3 رؤساء حكومات وأكثر من 50 وزيرا، مضيفا إن الموضوع بدأ الحديث عنه في 2012/6/24 بأن الحكومة تتبنى هذا الملف لأن رواتب الناس ومداخيلهم أصبحت لاتتناسب مع توجه الدولة عن رفاهية المواطن.

وقال الساير "الحكومة عاجزة عن ضبط الأسعار بسبب ضعف الرقابة من قبل وزارة التجارة، ووجهت سؤالا إلى رئيس الوزراء عن الوزير المعني بمشروع ميناء مبارك"، مضيفا إن " الثقة التي حصل عليها رئيس الحكومة يفترض أن تبنى على مواقف وإصلاحات حقيقية".

وشدد على أن "علاقتنا بالحكومة مبنية على مصلحة البلد، ونسعى إلى طرح حلول لمشاكل مثل تغطية إيرادات الدولة، والدعوم التي تقدمها الحكومة 4 مليارات دينار ويزيد وينبغي معالجتها، ونحن هنا نتكلم عن الرواتب منذ 10 سنوات ويزيد، والمواطن يئن من ارتفاع الأسعار"، مشيرا إلى أن "رئيس الوزراء لديه غطاء شعبي مؤقت فلا بد أن تنزل إلى الشارع وتتلمس معاناة الناس، وكم متقاعدا ومتقاعدة".

وطالب الساير الحكومة بالتعاون في ملفات خطيرة وقوانين استقرار سياسي لإصلاح الشأن السياسي مثل الانتخاب واللائحة الداخلية حتى المفوضية العليا للانتخابات والمحكمة الدستورية والتي نسعى إلى إقرارها هذا الصيف بإذن الله.

وقال " لدينا في اللجنة التشريعية قانون الرشوة في القطاع الخاص من القوانين المهمة التي يجب أن تقر، لإنقاذ الكويت بكاملها"، مضيفا إن "الإصلاح السياسي ليس مقتصرا على نائب بل هو مشروع دولة، وأتمنى أن يكون برنامج العمل الحكومي برنامجا حقيقيا يلامس هموم المواطن".

وقال النائب عبدالله المضف إن عنوان الإصلاح هو الإصلاح السياسي ولا نهمل القضايا الأخرى وهناك ارتباط وثيق بين الإصلاح السياسي والقضايا الأخرى، موضحا أن قانون المحكمة الدستورية من أهم القوانين التي كانت تشكل حجر زاوية في الإصلاح السياسي لأن الإبطال عطل كل شيء حتى لجنة التحقيق في القسائم الصناعية ورصد المخالفات والتعدي على المال العام وقفت بسببه.

وأضاف إن " قانون القوائم النسبية ليس فقط إصلاحا سياسيا بل له انعكاسات على التعليم والصحة، قد تكون قوانين الإصلاح السياسي هي قفز للمجهول من حيث المجهول لكن ذلك خير من أن نضع البلد بكامله في المجهول".

وأوضح أن "أهم النقاط في برنامج عمل الحكومة، يتعلق بمحور التعليم بـ8 متطلبات في وجهة نظر الحكومة إن تم تطبيقها يصبح لدينا تعليم نوعي جيد وكلها بقرارات لماذا أتيتم بها لنا".

وأضاف إن "محور الصحة به 4 متطلبات وكلها قرارات ولا تحتاج إلى تشريعات فالأزمة الحقيقية أزمة قرار، فمن منع الحكومة من أخذ القرار، قد يكون هناك وزراء جدد لكن هو القرار الذي نحتاجه وأنا كنائب أقيّم النتائج".

من ناحيته أكد د. فلاح الهاجري الحاجة إلى استقرار سياسي وإصلاح سياسي يرتقي به الشعب الكويتي الذي ينتظر نتائج إيجابية من الحكومة.

وقال الهاجري إن إبطال إرادة الأمة مرفوض، ومنذ 20 سنة لم تستقر هذه المؤسسة بإتمام مجلس واحد، وقانون المحكمة الدستورية مستحق وهناك توافق واضح عليه.

وشدد على أن التعاون بين السلطتين يجب أن يكون تعاونا حقيقيا وليس مجرد شعارات تُلقى، مؤكدا أهمية إعلان النتائج التفصيلية للانتخابات لتعزيز الشفافية وحق كل مواطن أن يرى النتائج التفصيلية.

من جانب آخر انتقد الهاجري السياسات الحكومية بشأن التوظيف قائلا "هناك قتل لطموح الخريجين فيما يتعلق بالتخصصات الطبية، ومهندس البترول لا يجد له وظيفة وعلى رئيس الحكومة أن يراعي هذه التخصصات النادرة وكذلك تنويع مصادر الدخل".

وأكد أهمية القضاء على الواسطة ومراعاة المادة الثانية من الدستور، ويجب ألا يمر قانون إلا أن يكون متوافقا مع الشريعة، كما أن الإسكان قضية مهمة، وجواز الجمع بين الوظيفة والدراسة البلد ومعالجة ملفات العفو لأصحاب الرأي وتعديل قانون المسيء ورد الاعتبار حتى يصبح المواطن كريما في وطنه وملف الجنسية، والمخدرات التي تتلف عقول الشباب، كل هذه ملفات يجب الالتفات إليها.

وقال النائب داود معرفي إن صاحب السمو طالب بالإصلاح في سبيل النهضة والاستقرار خصوصا أن هناك صفحة خلت من التعاون الحقيقي بين السلطتين ولا بد من تنفيذ الوعود الحكومية وتحقيق المشاريع التنموية.

وأضاف معرفي "لقد ضاع الكثير من الوقت ونحن بعيدون عن الإنجازات للكويت والمواطن الكويتي والشعب الآن يطالب أعضاء السلطتين بالإصلاح والتنمية والعمل على إيجاد كويت متطورة ومواكبة دول المنطقة"، مشددا على أن "العمل الفردي لا يبني أوطانا ولا يحقق مصلحة المواطن الكويتي".

وفيما يخص برنامج الحكومة قال "بعد الاطلاع على خطط الحكومة وهي أفكار موجودة على ورق، نجد أنها الكلام نفسه من دون آلية وليس هناك شرح للخطة فقط رؤوس أقلام ونحن نحتاج إلى بنية تحتية صالحة، وسكن للمواطن وعدم الانتظار لسنوات طويلة ومنظومة طبية وبيئة صحية وتعليمية متطورة لتواكب مخرجاتها تطورات سوق العمل وإحلال البطالة المقنعة وقياس أداء العمل، ودعم تشجيع روح المبادرة في ريادة الأعمال، وتسكين المناصب القيادية للشباب الأكفاء الكويتيين.

وتساءل معرفي" هناك مهندسو بترول نخرجهم ولا نوظفهم ونحن في دولة نفطية، ويمكثون 4 سنوات، ومهندس كيميائي نضعه موظفا، كيف ذلك؟ ، مضيفا "إذا كنا صادقين في إصلاح التعليم يجب أن يكون مشروع دولة وأن يكون المجلس الأعلى للتعليم تحت إشراف رئيس الوزراء".

وقال إن "المزايا الممنوحة للعاملين في الجيش والشرطة بسبب سلم الرواتب جعله طموحا لمعظم الخريجين، ونجد من جهة أخرى أن راتب المعلم 960 دينارا فهذا غير محفز لأي شخص".

وأضاف "المبادرون يسجنون بسبب التعثر ما يدعو إلى تعديل قانون الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة المتوسطة، إضافة إلى قضية التركيبة السكانية والعمالة السائبة المسجلة على العقود الحكومية وهناك قضية غير محددي الجنسية".

وأعلن رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون في نهاية الجلسة فتح بند ما يستجد من أعمال بشأن تجديد عضوية النواب في البرلمان العربي وهم الدكتور محمد الحويلة وخالد العتيبي وأحمد لاري وحمدان العازمي إذ وافق المجلس على تجديد عضويتهم.

ورفع السعدون جلسة مجلس الأمة التكميلية على أن تعقد جلسة خاصة اليوم الخميس في الساعة التاسعة صباحا، حيث يناقش المجلس قانون إنشاء المدن الإسكانية وقانون إضافة فئات جديدة إلى التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين "عافية".

وأدرج على جدول أعمال الجلسة الخاصة تقرير لجنة شؤون الإسكان والعقار البرلمانية بشأن الاقتراحات بقوانين حول تأسيس شركات لإنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصاديا وتقرير لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين بتعديل المادة "2" من القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين "عافية".

وتهدف الاقتراحات بقوانين في تقرير لجنة الإسكان والعقار البرلمانية المقدمة من عدد من النواب إلى إنشاء مدن أو مناطق سكنية وإيجاد أداة تنفيذية مبتكرة تعين الدولة على أداء التزامها الدستوري تجاه مواطنيها في توفير سكنهم الخاص عبر إسكانهم بمدن متكاملة مع تنميتها اقتصاديا وفق شراكة عادلة مع القطاع المتخصص في هذا المجال.

أما الاقتراحات بقوانين في تقرير لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية بتعديل المادة "2" من القانون رقم "114" لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين فتهدف إلى التوسع في دائرة المشمولين بأحكامه استشعارا لحاجة بعض شرائح المجتمع إلى مواجهة أعباء النفقات الصحية وزيادتها."

مبارك الحجرف معلقا على الأداء الحكومي

حمد المدلج متحدثا